

صفحة تصدر بالتعاون مع الجمعية النفسية العراقية

iraqipa@hotmail.com

في دراسة لسيكولوجية البطالة لدى عينة من حملة الشهادات في العراق

# نشعر بالاكئاب والافتراب والنفور من الوطن



حامل الشهادة الأكاديمية المعطل قسراً عن العمل، هو عقد قُطع نسله الفكري وعطلت نزعتة الاجتماعية للتفتح، بعد أن أزدريت جهوده لبناء شخصيته العلمية على مدى زمني لا يقل عن عقد ونصف من الدراسة والتفكير الموضوعي، فضلاً عن النفقات الجدية المقطوعة من خزانة الدولة خلال هذه المدة التي تزيد على عمر جيل بأكمله. وهذا يعني ببساطة أن انتشار البطالة بين أصحاب الشهادات من فئات عمرية مختلفة في أي مجتمع، يعني إخفاء اعتبارياً ونفسياً لأجيال متعاقبة من نخب ذلك المجتمع، تكنوقراطاً ومتقنين.

(٩٠)٪ يفضلون الهجرة النهائية الى خارج العراق

أكثر من (٨٠)٪ يشعرون بالاكئاب، وعلاقتهم بعوائلهم أصبحت لا تطلق

(٨٤)٪ يرون أن المسؤول عن بطالتهم هو الاحتلال والحكومة الحالية

الطبقة الوسطى في العراق تعاني عجزاً وضموراً إضافيين



عند الأكاديميين وأصحاب الكفاءات العلمية الذين تركوا العراق وأقاموا في الخارج في العام ١٩٩٩ وحده بلغ (٢٣٠٠٠) فرد، فما هي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة الحالية للتعامل مع هذه المعطيات الكارثية؟ إذا ما عدنا الى الحلول الارتجالية التي طرحتها وزارتنا التخطيط والعمل لتطبيق التنقيح المستمر للبطالة، لن نجد أكثر من اجراءات شكلية وتصريحات مكتوبة متفائلة أمام وسائل الإعلام عن (انجازات) مكاتب التشغيل وعن توفير فرص عمل (وهمية) تقدر بمئات الألاف في مختلف مؤسسات الدولة! فقد أصبح من المعلوم على نطاق واسع في الشارع العراقي أن مقاولات الإعمار لم ولا تمنح لشركات عراقية مباشرة بل تمنح الى شركات أمريكية تملكها بدورها التي شركات أخرى غير عراقية. وعندما تستقر عند مقاليد عراقية تكون المبالغ قد تقلصت الى نسبة (١٠% -15) من المبلغ الأصلي طبقاً لبعض التقديرات. وهذا يعني أن أكثر من (٨٥)٪ من المنح المقدمة لإعادة اعمار العراق يمكن عدّها عمولات) ذهبت وستذهب مباشرة الى أرضه أفراد وشركات لا يعرفون حتى موقع العراق على الخارطة. إن هذه الوقائع الاقتصادية المتصلة عضوياً بأشد أنواع الفساد الاداري الذي لم يشهد تاريخ العراق الحديث له مثيلاً. ابتداء من تفكيك مصانع العراق وجرف تربته وتسليب نفضله ثم تهريبه بإشاحاتنا الى الدول المجاورة على مرأى وسماع الجميع وانتهاء بنفضت ملايين الدولارات من مقود تنظيف المدن وصبغ المدارس وبناء الأرصفت واستيراد الأدوية ومواد الحصة التموينية. إننا نشعر بوضوح إلى حجم العواقب الاجتماعية والنفسية لهذه المآسي

الجمهورية وبعض الوزارات والمؤسسات، علماً أن البطالة بين النساء تزيد عن ضعف البطالة بين الرجال، فيما أشارت تقديرات الأمم المتحدة الى أن نسبة البطالة تصل حالياً الى (٧٢)٪. أما التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في شباط ٢٠٠٤ فقد أشارت الى نسبة (٤٨.٧)٪ من السكان الناشطين اقتصادياً كما توصل أحد الاستطلاعات الذي أجراه موقع (الاستفتاء العربية) على شبكة الانترنت الى أن (٥٣)٪ من أفراد عينة الاستطلاع يعتقدون أن البطالة في العراق وصلت الى حجم (الكارثة) فيما وصفها (٣٢)٪ منهم بأنها (مشكلة كبيرة).

وقد تزامن هذا الارتفاع الحاد في عدد العاطلين، مع تدهور المستوى المعاشي للفرد العراقي منذ فرض الحصار الاقتصادي في بداية تسعينيات القرن الماضي وحتى عشية الحرب الأخيرة وما بعدها، فكان من نتائج هذا التدهور أن حراكاً واسعاً حدث في المهن التي تحتاج الى تحصيل اكايمي باتجاه المهن التي لا تحتاج ذلك، إذ توصلت دراسة قام بها الدكتور (قاسم حسين صالح) في العام ١٩٩٤ الى أن المطرب صار أفضل في العام مكاتبه الاقتصادية من عميد الكلية وأن الحمال يتفوق على معلم الابتدائية في دخله المعاشي، فضلاً عن أن جيوشاً من العاطلين كانت ولا تزال يتم تخريجها كل عام من مختلف الجامعات والمعاهد العراقية، الى جانب عشرات الألاف من أصحاب المهن العليا ممن هاجروا الى الغرب، إذ تحدد إحدى الاحصائيات أن

فارس كمال نظمي عادل صادق جبوري

أما إذا كان هذا الإخلاء قد تراقف مع تحميل ثروات ذلك المجتمع وموارده الغزيرة على بغال الفساد والاستبداد خزان خارج الحدود، ليعاد شحنها من جديد على هيئة أسلحة وسلع استهلاكية تباع قسراً وطوعاً لإنشاء ذلك المجتمع، فإن مفهوم (البطالة) في هذه الحالة، يتخذ مضموناً تدميراً ذا طابع قصدي، يستدعي بالتبعية تداعيات سوسيوولوجية وسيكولوجية خطيرة، قد تصل الى حد تقصيت الهوية الوطنية للفرد، ووقف عقده التشاركي مع المجتمع ووجره في زنازاة الاغتراب النفسي واليأس الوجودي والتعصب الفكري والعنف الدفاعي الأعمى، وللأسف، أصبح العراق أنموذجاً اقليمياً وعالمياً لهذه الوظيفة التدميرية للبطالة.

ففي الدراسات التي حاولت حصر نسبة البطالة في العراق، جاءت النتائج متقاربة اجمالاً خلال السنوات العشر الماضية، إذ يشير الاقتصادي العراقي الدكتور (كاظم حبيب) الى أن هذه النسبة بلغت في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد (٦٥)٪ من اجمالي الأيدي القادرة على العمل، ثم استمرت على حالتها بعد سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ بـسبب حل الجيش وقوات الشرطة والأمن والحرس

## الأبعاد التربوية والنفسية لمشروع (المدرسة الصديقة) في كردستان

اجباته، وتطبيق ما تعلمه في المدرسة في حياته خارج المدرسة، وعليه احترام أصداقائه وعدم هانتهم، والتعاون مع المدرسة في حمل المسؤولية.

٣- **مدير المدرسة:** أن يكون المبدع نشيطاً وشجاعاً، ومخلصاً، وعاذلاً، ومتابعاً، وحرصاً، وعلاقته ودية مع المعلمين والتلاميذ وأولياء الأمور، مبنية على الاحترام المتبادل، فمثل هذه المواصفات تؤثر في الطلبة وتجعلهم أمام قدوة جيدة يحبون أن يروها يومياً، وأن يتقوا به، ويكون مستودعاً لأسرارهم وحلالاً لمشكلاتهم.

٤- **المعلم وطريقة التدريس:** المعلم في المدرسة الصديقة يجب أن يكون فعالاً، وصوراً، ونظيفاً، ويمتلك مهارة تقييم وتشجيع التلاميذ على التفكير والإبداع وتحمل المسؤولية والمشاركة في النشاطات المختلفة، وأن تكون له رغبة في مهنته، وله مؤهلات المظهر والصوت والشخصية، واستعمال التكنيكات المناسبة في التدريس، وتجدد المعلومات من خلال القراءة الذاتية أو الدورات التدريبية، فضلاً عن القيام السامية التي يحملها والتي تجعل منه قدوة حسنة لتلاميذه في تصرفاته وكلامه وحركاته، كما يتطلب منه القدرة على ربط المواد الدراسية النظرية بالواقع الحياتي، من

للتلميذ حق المساواة مع أقرانه، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية والجنس، فالجميع متساوون في الحقوق والواجبات، ويجب احترامهم وعدم هانتهم، وعدم التمييز في نافعين في المجتمع، وللتلميذ الحق في اختيار مجموعته وأصداقائه، واختيار المكان الذي يجلس فيه في الصف، وله الحق في التعبير عن آرائه بحرية، والمشاركة في إدارة الصف عن طريق أخذ دوره في بعض النشاطات والمسؤوليات (تقديم الدرس، المناقشة، وإعطاء الأراء) /أن يصبح قائداً للمجموعة لمدة معينة/ والصحة التنظيمية، إن هذه المواصفات كفيلة بتحقيق تأثير نفسي ايجابي في نفوس التلاميذ، فالمدارس التي تبني كالمسجد تجعل التلميذ يشعر بالكآبة وعدم الرغبة بالدراسة.

٢- **حقوق التلاميذ:**

في السنوات الأخيرة، ظهر منظور جديد في تفسير الاضطرابات العقلية والنفسية، هو المنظور الاجتماعي الحضاري Sociocultur، طرح وجهة نظر غير تقليدية، خلاصتها أن الظروف البيئية السيئة والأحداث السياسية والاجتماعية الضاغطة هي السبب الرئيس في الإصابة بالأمراض العقلية والاضطرابات النفسية، بل إن فريقاً داخل هذا المنظور يطلق على نفسه (البنويين الاجتماعيين) ذهب الى أبعد من ذلك بقوله: إن الشيزوفرينيا ليست مرضاً Disease يصيب الدماغ، وإنما هي ناجمة قطعاً عن ضغوط نفسية أسرية واجتماعية وحضارية، وأن مفردة (الشيزوفرينيا) ليست سوى عنوان أو (وسمة) Label اجتماعية يضيفها المجتمع على الأفراد الذين يعارضونه لكي يبرر سيطرته عليهم والتحكم فيهم، ولتصبح هذه التسمية من ثم مؤشراً على الإصابة بالشيزوفرينيا، فيقوم الأفراد المصابون بها بتصرفات غريبة أو شاذة على وفق ما هو متوقع أو مستقر في العقل الجمعي للمجتمع، عن الشخص المصاب بالشيزوفرينيا.

ولقد حظي المنظور الاجتماعي- الحضاريون، لاسيما البنويون منهم بجلب انتباه الناس اليهم بقولهم: هنالك مجتمعات أو حضارات أو ثقافات تعرض أفرادها للإصابة بالشيزوفرينيا أكثر من غيرها، وقاموا بدراسات عبر مجتمعات حضارية متنوعة، فوجدوا أن الناس الذين يعيشون في أقطار تمر بتحولات اجتماعية سريعة، وقمع سياسي، وحروب، وتناحر، وقيمت صارمة، تظهر لديهم حالات الفصام واضطرابات القلق بأنواع الخمسة بشكل يفوق المجتمعات المستقرة.

في ضوء وجهة النظر هذه التي تبعد منطقيته، وفي ضوء حقيقة أخرى هي أن معظم البيئات العربية محملة بالضغوط الاجتماعية والسياسية والثقافية، ووطننا لها بحقيقة نفسية تقول: إن البيئة المحملة بالضغوط والأحداث الصادمة والاحباط تولد قلقاً مزماً، وشاملاً، يتطور الى اضطرابات قلق وفصام، فإننا نتوقع أن تكون الاصابات بالاضطرابات العقلية في مجتمعاتنا العربية أعلى من أي نسبة في العالم، غير أننا، كعادة نخفي عيوبنا، فنحن اليحودين في العالم الذين لا نغطي أرقاماً صحيحة حتى بأعداد موتانا، فكيف بر (الجانين)؟ بينما؟ ذلك أن السلطة في مجتمعاتنا مصابة بـ (البارانويا)، أعني أنها تضع نفسها دائماً في موضع الشك والابتهاج، حتى لو كانت بريئة منه فعلاً!

المعلمين وكليات التربية الأساسية في أربيل ودهوك، لإعداد هؤلاء المعلمين لتطبيقه عند تخرجهم، وقد تضمنت هذه الدورات تدريباً بالمشروع، وبمواصفات المدرسة الصديقة، والعلم، وبنائية المدرسة، وصفوفها، وتجهيزاتها، وطريقة التدريس، والمناهج، وحقوق التلاميذ، ودور أولياء الأمور، والحدوث المدرسي، والمكتبة، وقد تم تطبيق المشروع تجريبياً على عدد من المدارس في أربيل ودهوك، نتابعته والتعرف على نتائجها وتقييمها، وتحديد مدى نجاحه ونوع معوقاته، ليتم تطبيقه على مدارس أخرى في المستقبل القريب.

مواصفات المدرسة الصديقة من المهم معرفة تأثير المدرسة الصديقة نفسياً وتربوياً على التلاميذ، وذلك من خلال تحديد مواصفاتها المادية والمعنوية:

١- **بنية المدرسة:** أن تكون واسعة ونظيفة، وتمت تجديدها وصيغها، ولها ساحة واسعة وحديقة مليئة بالأشجار، وبملاحياتها، والصور والرسومات الملونة ذات المعنى، وفيها عدد كاف من الرفاق الصحية التنظيمية، إن هذه المواصفات كفيلة بتحقيق تأثير نفسي ايجابي في نفوس التلاميذ، فالمدارس التي تبني كالمسجد تجعل التلميذ يشعر بالكآبة وعدم الرغبة بالدراسة.

٢- **حقوق التلاميذ:**

عمر إبراهيم عزيز جامعة صلاح الدين

الاعتبار، كما أن نظافة المواد المباحة تكون ضرورية، والحدوث المدرسي يعد مجالاً خصياً لتطبيق ما تعلمه التلميذ عن النظافة داخل المدرسة.

٦- **مجلس الآباء والمعلمين:** من الضروري أن تكون هناك اجتماعات دورية للآباء والأمهات مع إدارة المدرسة لبحث مشكلات التلاميذ وشؤون المدرسة، وأن يتم تشكيل لجنة من الآباء والمعلمين والمدير لمتابعة مستلزمات المدرسة والتغيرات الواجبة للأساليب التدريسية والمواد الدراسية، ومناقشة الصعوبات العلمية والمشكلات الاجراءية، تعمل على تعزيز الثقة بين الأهالي والتلاميذ والمدرسة، وتطوير شخصية التلميذ، سواء من الناحية المعرفية أو الانفعالية.

إذا تم تدريب المرء والعلمين بشكل جيد، وإذا طبق هؤلاء ما تعلموه في هذه الدورات بشكل صحيح وكامل، وإذا تمت متابعة كل هذه الأمور بشكل دقيق، فإن مشروع المدرسة الصديقة سيقع في جعل المدرسة مستدياً ورفيقاً جيداً للتلميذ، وجعله يحب مدرسته ودروسه، ويتعلم بالطريقة الصحيحة بعيداً عن الحفظ المم، ويطبق ما تعلمه في حياته اليومية، فيؤثر بشكل ايجابي في أسرته ومنطقته، ويكون عضواً فاعلاً في المجتمع.